مجلة الدراسات القانونية والسياسية

المجلد 09 العدد 02 جوان 2023 | ص ص:97-110

زلزال سوريا والإستجابة الأممية لتقديم المساعدة الإنسانية

Syria Earthquake and the UN Humanitarian Response

حسناوي خضرة*

مخبر الحقوق والعلوم السياسية

جامعة عمار ثليجي الأغواط

kadrahasnaoui57@gmail.com

ديدوني بلقاسم

مخبر الحقوق والعلوم السياسية

جامعة عمار ثليجي الأغواط

didbelk@gmail.com

- تاريخ الإرسال: 2023/03/28 - تاريخ القبول: 2023/05/30 - تاريخ النشر: 2023/06/05

ملخص:

تتمحور دراستنا هذه حول إستجابة منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لإستراتيجية تقديم المساعدات الإنسانية لدولة سوريا جراء الزلزال الذي ضربها، وعلى اعتبار أن الوضع الذي تمر به سوريا يعد خاصا من نوعه وصعبا، وعليه يتوجب عليها النظر بإمعان سواء من ناحية نوعية وكمية ومدة تقديم هذه المساعدات الإنساني كون أنها منطقة تتعرض لضرر بموجب ثلاث أسباب خلافا لأي دولة أخرى قد تكون محتاجة لهذه المساعدة، فهي دولة تعاني من نزاع داخلي وإمتداد لآثار جائحة كورونا المتبقي فيها لغاية اليوم مما يؤثر على الرعاية الصحية فيها، ليليها هذه الكارثة الطبيعية المجسدة في الزلزال.

الكلمات المفتاحية:زلزال سوريا،مساعدات إنسانية، مساعدات إنمائية، إستجابة أممية.

ABSTRACT:

This study aims to find out the extent to which the UN and its specialized agencies responded to the strategy of providing humanitarian aid to Syria following the earthquake it was exposed to; and considering that the situation in Syria is special and difficult these UN bodies must consider carefully both in terms of quality; quantity ,duration of providing this humanitarian aid because Syria is an area that is exposed to damage under 3 reasons unlike any other country that may be in need of this aid ;it is a country suffering from internal conflict and an extension of the effect of the COVID-19 ; which affects health care in it ;followed by this natural disaster embodied in the earthquake.

keywords: Syria earthquake-humanitarian aid-development aid- UN response.

مقدمة:

تعتبر الكوارث الطبيعية حسب تعريف منظمة الأمم المتحدة بأنها تلك الحالة المفجعة التي يتأثر من خلالها نمط الحياة اليومية فجأة ويصبح الناس نتيجتها في حاجة للحماية والعديد من مستلزمات الحياة حتى البسيطة منها (

* -المؤلف المرسل:

ملابس،ملجأ،عناية طبية، عناية إجتماعية) وإحتياجات الحياة الضرورية الأخرى، وتتنوع هذه الكوارث الطبيعية العواصف والفياضات والزلازل والإنفجارات البركانية .

أما بالنسبة لزلازل كأحد أنواع هذه الكوارث والذي تتمحور حوله دراستنا فإنه عبارة عن إهتزاز مفاجئ دون سابق إنذار وسريع للأرض بسبب تحرك طبقة الصخور تحت سطح الأرض أو بسبب نشاط بركاني يؤثر في البنية التكتونية للقشرة الأرضية، كما وأنه يمكن أن يحدث في أي وقت، يؤدي حدوث هذه الزلازل إلى العديد من الخسائر البشرية والمادية (وفيات، فقدان المأوى، تدمر الممتلكات بمختلف الأنواع مباني –سيارات)وتعطيل البنية الأساسية الحيوية .

ترتكز دراستنا على زلزال سوريا الواقع بتاريخ 2023/2/6 فقد ضرب الزلزال مناطق عديدة دولة سوريا إلا أن تأثيره الأكبر كان في منطقة الشمال الغربي والتي تعتبر من ضمن المناطق التي تسيطر عليها المعارضة كما وأن هذه المنطقة كانت الأكثر تعرضا للضرر، لقد أدى الزلزال لتفاقم الأزمات الإنسانية الموجودة في هذه المنطقة سابقا، إضافة لذلك إن بنيتها التحتية لاتكاد تصمد أمام هذا الزلزال وهزاته الإرتدادية .

رغم أن هذه المنطقة أكثر المناطق تعرضا للضرر إلا أنها لم تلقى الإهتمام الواجب توفره لها فلقد تلقت إستجابة تعد الأبطأ والغير كافية من نوعها في سوريا، رغم أن الأزمة التي شهدتها سوريا تعد لأول مرة كارثة طبيعية وبعيدة عن الطابع السياسي إلا أن المساعدة الإنسانية عانت شللا في تقديمها وصعوبة بالغة، قد يكون هذا راجع لكون أن المساعدات الإنسانية في طبيعتها تتطلب بشكل عام وجود إذن من الحكومة القائمة لتسهيل عملية الوصول للمناطق التي تحتاجها وعليه فإن عملية التمديد بها عرفت تأخرا كون أن الحكومة رفضت منح هذا الإذن على اعتبار أن هذه المنطقة خاضعة لسيطرة من قبل الجماعات المعارضة وبالتالي فإنه لا يحق لهم الإستفادة منها بإعتبارهم منشقين على النظام السائد في البلاد.

تبريرا لتأخر الإمدادات الإنسانية صرح مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمات إنسانية أخرى أن المعبر قد تم تدميره جراء الزلزال إلا أن العديد من الصحفيين المتواجدين في هذه المنطقة صرحوا بأن معبر باب الهوى الذي كان يعتمد على الإمداد من غازي عنتاب والمناطق المجاورة لتركيا أن الطريق إليه كان مفتوحا ولم يتعرض لأضرار جسيمة قد تؤثر على عملية إيصال المساعدات، وأن هذا المعبر هو المعبر الوحيد المعتمد العمل بت مؤخرا لتمديد الدولة بكل ما تحتاجه وفقا لجميع قرارات مجلس الأمن، إلا أن أول عمليات الإمداد إستغرقت وقت طويل كما وأنها لم تشمل حتى تلك المعدات التي تعد من ضمن مساعدات الإغاثة الخاصة بالزلازل ومستلزمات الطوارئ.

نظرا لهذا الوضع والتدهور في الإستجابة قمنا بطرح السؤال التالي:

كيف كانت الإستجابة الأممية لتقديم المساعدات الإنسانية لدولة سوريا جراء الزلزال الذي أصابها؟.

في محاولتنا لتوصل لإجابة عن إختلاف ردود الإستجابة الأممية لتقديمها المساعدة الإنسانية المرجوة منها للمناطق التي تعرضت لأضرار جسيمة مختلفة جراء الزلزال قمنا بالإعتماد على المنهج الوصفي ومنهج تحليل، كما وقسمنا الدراسة لثلاثة عناوين رئيسة عالجنا في العنوان الأول مفهوم المساعدات الإنسانية الواجب تقديمها ضمن القانون الدولي، أما العنوان الثاني فقد تجسد في السند القانوني لوجوب تقديم المساعدة الأممية وضوابطها وفقا لقرار مجلس الأمن المتعلق بهذا الزلزال،أما العنوان الثالث فقد تطرقنا فيه لمجموعة من وكالات منظمة الأمم المتحدة التي قامت بالإستجابة لعملية تقديم المساعدات الإنسانية في سوريا.

المبحث الأول: مفهوم المساعدات الإنسانية

نتطرق في هذا العنوان لتعريف المساعدات الإنسانية وخصائصها إضافة لتمييزها عن جملة من المصطلحات المشابهة لها.

المطلب الأول: التعريف بالمساعدات الإنسانية:

هناك العديد من التعريفات المتعلقة بموضوع المساعدات الإنسانية، نتطرق في هذه الدراسة للتعريفات الموضوعة من قبل الهيئات الدولية المعنية بتقديمها إضافة لتعريف محكمة العدل الدولية دون التطرق لتعريفات الفقهية .

الفرع الأول: مجموعة تعريفات المساعدات الإنسانية:

1_ تعريف اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

عرفت المساعدات الإنسانية بأنها " كل عمل يهدف إلى حماية الكائنات البشرية المتواجدة في حالة معاناة جسدية أو معنوية لا سيما في حالة الكوارث سواء ذات المصدر البشري، الطبيعي، التكنولوجي، وخصوصا في حالة النزاعات مهما كانت طبيعتها"[1].

2_ تعريف هيئة الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية :

عرفت الهيئة من خلال مبادئ أوسلو التوجيهية المتعلقة بإستخدام الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث المساعدات الإنسانية بأنها " معونة تقدم لسكان متضررين يقصد في المقام الأول السعي إلى إنقاذ الأرواح والتخفيف من معاناة السكان المتضررين بالأزمة ويتعين أن يكون تقديم المساعدة الإنسانية وفقا للمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة".[2]

3_ تعريف معهد القانون الدولي للمساعدة الإنسانية :

[1]– شيباني عبد الله، الحدود الفاصلة بين المساعدة الإنسانية والتدخل الدولي الإنساني من خلال قواعد النظام الدولي الجديد، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون دبلوماسي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2017، ص 201.

[2]– عبد الله بن جداه، المساعدة الإنسانية في ظل قواعد القانون الدولي المعاصر، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر –باتنة–، الجزائر، 2017، ص 14.

على مستوى اللائحة المعنونة ب" المساعدة الإنسانية" في دورة بروج بتاريخ2/9/ 2003 في المادة 1 منها ذكرت تعريف هذا المصطلح كما يلي "يعني مصطلح المساعدة الإنسانية جميع الأعمال والأنشطة والموارد البشرية والمواد المتعلقة بتوفير السلع والخدمات الإنسانية الضرورية لبقاء ضحايا الكوارث وتلبية إحتياجاتهم الأساسية" .

4- عرفت محكمة العدل الدولية المساعدة الإنسانية بأنها " تلك الأفعال التي تتمثل في عملية توفير المواد الغذائية والملابس والأدوية وأي معونة إنسانية أخرى وإستثنت من المساعدة توريد الأسلحة وغيرها من العتاد الحربي أو المعدات التي يمكن إستخدامها لإلحاق جروح خطيرة أو التسبب في الموت".

الفرع الثاني: خصائص المساعدات الإنسانية:

من خلال هذه التعريفات يمكننا إستخراج جملة من الخصائص التي تتمتع بها المساعدات الإنسانية وتتثل هذه الخصائص في:

_خاصية الإستعجال أي أن تقدم بشكل آني وفوري حال وجود المعاناة وتهدف لتخفيف منها وعدم تفاقمها مما قد يؤدي إلى عدم القدرة على الإستجابة للحاجة الإنسانية .

_ خاصية الإحتياط حيث أن مسؤولية حماية المدنيين والسكان في مناطق المعاناة تقع في المرتبة الأولى على عاتق دولتهم، وفي حال فشل أو عدم إمكانية التوافق بين جهود الدولة والمعاناة التي أصابتها أي أن تكون أكبر من مجهوداتها (مثال ذلك الزلازل ذات شدة الإهتزاز الكبرى التي قد تؤدي لتدمير أغلب البنية التحتية للدولة ككل مثال ذلك زلزال تركيا وسوريا) فهنا يقوم المجتمع الدولي بإتخاذ إجراءات جماعية قصد المساعدة لحماية المدنيين المتضررين مع ضرورة إحترام سيادة الدولة وهو ما أكده قرار جمعية العامة رقم 43/131 الصادر بتاريخ 1988/12/8فقد أكد على أهمية تقديم هذه المساعدات في الديباجة مع ضرورة إحترام السيادة للدولة المتضررة ودورها الأساسي في بدء وتنسيق وتنظيم وتنفيذ خطط المساعدة الإنمائية على أراضيها في فقرته الثانية.[1]

_ الرضائية إن المساعدات الإنسانية تتم عن طريق الإتفاق بين مقدمها ومتلقيها فهي عمل غير قسري .

_ المشروعية طالما كانت هذه المساعدات تمارس ضمن المبادئ الحاكمة للعمل الدولي الإنساني فإنها تعد عملا مشروعا، بل إنه وضمن النصوص الدولية يقع على الدول واجب حماية إيصال هذه المساعدات للمدنيين ومنع عرقلتها.[2]

الفرع الثالث:تمييز المساعدات الإنسانية عن المصطلحات المشابهة لها:

1_ تمييز المساعدات الإنسانية عن التدخل الدولي الإنساني

[1]- إبراهيم الطاهر الفرجاني ،المبادئ الحاكمة لتقديم المساعدات الإنسانية الدولية في الممارسة الدولية المعاصرة،العدد4، مجلة جامعة صبراته العلمية، مجلة علمية نصف سنوية متخصصة في العلوم الإنسانية تصدر عن جامعة صبراته،ليبيا ،2018، ص 50.

[2]- إبراهيم الطاهر الفرجاني، المرجع السابق، ص ص 51-52.

التدخل الدولي الإنساني نقصد بت التدخل في الشؤون الداخلية للدولة أخرى بدوافع إنسانية ضد أي نوع من المعاناة سواء كان سببه كوارث طبيعية أو من عمل الإنسان أو النزاعات المسلحة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وعليه تتجسد نقاط الإختلاف بين المصطلحين في النقاط التالية:

القواعد المنظمة للمساعدات الإنسانية تستوجب أولا الحصول على الإذن للقيام بأي فعل، بينما التدخل الإنساني تقتضيه الظروف المؤدية إليه .-المساعدات الإنسانية تلزم الدول على عدم إنتهاك سيادة الدولة وعدم إتخاذ المساعدات كمبرر للتدخل في الشؤون الداخلية، إن المساعدات الإنسانية ذات طابع رضائي بينما التدخل الدولي الإنساني لا يشترط موافقة الدول المتدخل فيها أي أنه غير رضائي، المساعدات الإنسانية تستهدف مساعدة الضحايا بطريقة سلمية دائما بينما التدخل غالبا ما يتم بإستخدام القوة (عسكرية، إقتصادية ...إلخ).

بينما يتم التدخل على أساس دعوى حماية حقوق الإنسان في ظل عجز حكومة الإقليم المتدخل فيه أو لأن الحكومة هي ذاتها المتسببة في هذه الإنتهاكات فإن المساعدات تتم من أجل غوث الإنسان في فترات الأزمات لمساعدته على الإستمرار في الحياة، المساعدات الإنسانية تعتبر عمل دولي مشروع في أصله دائما خاصة عند إحترام الجهات القائمة به لجميع شروط ممارسته الواردة في بنود مواثيقها، بينما التدخل الدولي في أصله هو فعل غير مشروع كونه يتنافى مع العديد من القواعد الآمرة والمبادئ الواردة في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة إلا إذا تم السماح به بقرار من مجلس الأمن.[1]

2_ تمييز المساعدات الإنسانية عن المساعدات الإنمائية

تتمثل المساعدة الإنمائية في تقديم الدعم المالي سواء كان ممثلا في المنح أو القروض الميسرة من الدول في الميدان الإقتصادي للدول النامية من أجل دفع عجلة التنمية في العديد من المجالات (الصحة، الصرف الصحي، التعليم، البنية التحتية ...إلخ)، يتم تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث الطبيعية والحروب بدافع الإنسانية من أجل تخفيف المعاناة وتقدم في شكل أغذية ومواد أساسية وصحية بينما المساعدة الإنمائية يتم تقديمها إستنادا على دوافع سياسية ومصالح الدول المقدمة للمساعدة لمعالجة العوامل الإجتماعية والإقتصادية الكامنة المؤدية لحالة الطوارئ المتوقعة وعادة ما تعمل هذه المساعدات على تحسين النظم الهيكلية للجهات المقدمة لها وتكون هذه المساعدات غالبا في شكل مساعدات فنية عن طريق تكوين الكوادر الفنية أو المساعدة المالية ومنح مزايا تجارية.[2]

3_ تمييز المساعدات الإنسانية عن الممرات الإنسانية

الممرات الإنسانية هي مصطلح يستخدم للتعبير على مواقع والطرق والمعابر المتفاوض عليها بين أطراف النزاع من أجل نقل المساعدات الإنسانية، عرفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الممرات الإنسانية على أنها " تلك الممرات الآمنة التي في الأساس تتم وفق إتفاقات بين أطراف النزاع المسلح للسماح بمرور آمن لفترة محدودة في منطقة جغرافية

[1]- عبد الله بن جداه، مرجع سابق، ص30.

[2]- عبد الله بن جداه، مرجع سابق، ص31.

محددة، كما يمكن أن تسمح هذه الممرات للمدنيين بالمغادرة ودخول المساعدات الإنسانية أو السماح بإجلاء الجرحى أو المرضى أو القتلى.[1]

المطلب الثاني: مبادئ وشروط تقديم المساعدات الإنسانية

في إطار تنفيذ عملية تقديم المساعدات الإنسانية لا بد وأن يتم مراعاة مجموعة من النقاط الأساسية وهي أن يتم تقديم هذه المساعدان وفقا للمجموعة من المبادئ التي تحكمها إضافة لإحترام شروط تقديمها.

الفرع الأول: مبادئ المساعدات الإنسانية:

1_ مبدأ عدم التمييز:

يتمثل في تقديم المساعدات الإنسانية بشكل متناسب مع إحتياجات السكان وأن يكون عملية منحها قائمة على عدم االتحيز والتمييز بين المستفيدين تحت أي ظرف كان وعدم معاملتهم معاملة تفضيلية بناء على (جنسهم، إنتماءاتهم لمجموعات خاصة، لونهم ..إلخ)

تم النص على هذا المبدأ في المادة 70 من البروتوكول الإضافي الأول لإتفاقيات جنيف الأربعة حيث وصف هذه المساعدات في النزاعات المسلحة الدولية بأنها يجب أن تكون " إنسانية وغير متحيزة من حيث الطابع، وتجرى دون تمييز مجحف "، ورد أيضا في المادة 59 من إتفاقية جنيف الرابعة حيث ورد عدم التمييز كشرط لتسليم مواد الإغاثة من قبل المنظمات الإنسانية للمدنيين في مناطق النزاعات الداخلية.[2]

2_ مبدأ الحياد:

نعني به عدم الإنحياز لجهة معينة فالحياد بالنسبة للجهات المقدمة للمساعدات هو إمتناعها عن التدخل في النزاعات القائمة بأي شكل كان من الأشكال وأن يكون عملها ممارس خارج النطاق السياسي مثال ذلك ما ورد في مبادئ حسن ممارسة العطاء الإنساني " يسترشد العمل الإنساني بمبدأ الحياد الذي يعني ألا يفضل العمل الإنساني أي جانب في نزاع مسلح أو أي نزاع آخر يضطلع فيه بذلك العمل" وهو ما نص عليه أيضا القرار رقم 186/64 للجمعية العامة " ينبغي توفير المساعدة الإنسانية وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد".[3]

3_ مبدأ الإنسانية :

يجسد هذا المبدأ إحترام الكرامة الإنسانية على إعتبار أن ترك ضحايا الكوارث الطبيعية وضحايا الطوارئ بلا مساعدة يمثل خطرا على حياة الإنسان وكرامته وجاء التأكيد على هذا المبدأ في العديد من المواقع منها حكم محكمة

[1]- كيف تساعد الممرات الإنسانية الناس في مناطق النزاع ،اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مقال منشور على موقع اللجنة الرسمي برابط https://www.icrc.org/ar/document، منشور بتاريخ 2022/2/3، أطلع عليه بتاريخ 2023/1/5، على التوقيت 14:30.

[2]- روث أبريل ستوفلز، التنظيم القانوني للمساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة : الإنجازات والفجوات، المجلة الدولية للصليب الأحمر، عدد 855، 2004/12/31، ص 27.

[3]- روث أبريل ستوفلز، المرجع السابق، ص 28.

العدل الدولية في قضية نيكاراغوا حيث قالت " إن مبدأ الإنسانية الذي ينادي به الصليب الأحمر يعد شرطا لكل عمل إنساني، وأن الإنسانية نعني بها تخفيف المعاناة على الأفراد وحماية حياتهم وحفظ صحتهم وإحترام شخص الإنسان ".[1]

الفرع الثاني:شروط تقديم المساعدات الإنسانية

_ أن تكون هذه المساعدات تمت عن طريق الإتفاق المسبق بين الأطراف أي كل من عارض المساعدة ومتلقيها إضافة لتوافق على شروط الدخول والمرور والتوزيع لها في تلك المناطق.

_ أن تكون هذه الهيئات المقدمة للمساعدات تزاول هذا النشاط بحياد وبعيدا عن التمييز وأن يكون هدفها دافع إنساني لحماية المدنيين ولا يحمل في طياته دوافع سياسية .

_ أن تضمن الجهات المقدمة للمساعدة الإنسانية سواء كانت دول أو منظمات دولية عدم تدخلها في الشؤون الداخلية للدول التي تقوم بتقديم المساعدات لها.

المبحث الثاني: الإطار القانوني لتقديم المساعدات الإنسانية لسوريا

نتطرق في هذا العنوان للأساس القانوني الذي استمدت منه منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مشروعية تقديم المساعدة الإنسانية للمناطق المتضررة من الزلزال في دولة سوريا، إضافة لبعض كيفيات تقديم هذه الوكالات مساعدتها كل على حدى.

المطلب الأول: أساس مشروعية تقديم المساعدة الإنسانية لسوريا جراء الزلزال[2]

قامت منظمة الأمم المتحدة جراء الزلزال الذي وقع في كل من تركيا وسوريا يوم 2023/2/6 بحشد جميع وكالاتها من أجل توفير الإستجابة الطارئة للمتضررين ونتاج ذلك قام مجلس الأمن بإصدار قراره رقم 2672 في الجلسة رقم 9237 المنعقدة في 2023/2/9و الذي حدد فيه مجموع الإجراءات الواجب إتباعها في توفير المساعدات الإنسانية لدولة سوريا معربا على قلقله من الوضع الذي توصلت له نظرا لطبيعة الأحوال التي تعرفها البلاد والمتجسدة في النزاع .

كما وقد أكد القرار في الفقرة رقم 2 من ديباجته أن جميع الأعمال الإنسانية التي يتم إتخاذها تتم في إطار إحترام سيادة الدولة وإستقلالها وسلامة أراضيها بما يتماشى مع مبادئ ومقاصد ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وأن على الجهات المعنية بالمواصلة في عملها من أجل تعزيز إيصال المساعدات دون أي عائق عبر خطوط النزاع في إطار إحترام القانون الدولي الإنساني.

[1]- روث أبريل ستوفلز، المرجع السابق، ص26.

[2]- القرار رقم 2672 لمجلس الأمن في الجلسة رقم 9237 المنعقدة بتاريخ 2023/2/9.

أعرب أيضا المجلس عن الوضع الحساس الذي يستدعي تقديم المساعدة على وجه من السرعة ودون أي تأخير أو عائق لدولة سوريا نتاج ما لحقها من خسائر مضاعفة من النزاعات وجائحة كوفيد-19 وعليه فإن الوضع الإنساني في هذه الدولة أصبح يعتبر تحديا على العديد من الأصعدة الصحية والإنسانية .

كما قام المجلس في نهاية القرار بالتوصل لجملة من النقاط الواجب العمل بها لتحقيق نجاح عملية تقديم المساعدة الإنسانية لسوريا وتتمثل هذه النقاط في:

ـ وجوب تمديد العمل بالقرارات السابقة المتعلقة بالأوضاع وتقديم المساعدات في دولة سوريا أهمهما القرار[1] رقم 2642 لسنة 2022 وفقا للفقرة 2،و القرار[2] رقم 2165 لسنة 2014 وفقا للفقرتين 2و3 لمدة 6 أشهر أخرى بالنسبة لمعبر باب الهوى الحدودي لغاية تاريخ 2023/7/10.

ـ تقديم الأمين العام تقرير خاص بشأن الإحتياجات الإنسانية في سوريا في أجل أقصاه 2023/6/10.

ـ وجوب استجابة الدول الأعضاء في المنظمة للإستجابة العملية العاجلة للشعب السوري بإعتباره يمر بحالة طوارئ إنسانية معقدة.

ـ توسيع نطاق الأنشطة الإنسانية في سوريا لتشمل مشاريع الإنعاش المبكر الهادفة لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم والمأوى والكهرباء حيثما كانت ضرورية لإستعادة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية .

ـ إعلام الأمين العام للمجلس بطبيعة الحال في سوريا عن طريق تقديمه تقرير منتظم كل فترة 60 يوما عن كيفية تنفيذ القرارات المتعلقة بالوضع السوري ومدى إمتثال الجهات المعنية بها.

ـ التشجيع على عقد حوار تفاعلي غير رسمي لمجلس الأمن كل شهرين بمشاركة الجهات المانحة والأطراف الإقليمية المهتمة بالأمر وممثلي الوكالات الإنسانية الدولية العاملة في سوريا من أجل عرض ومتابعة هذا القرار بإنتظام.

المطلب الثاني: آليات الإستجابة الأممية لتقديم المساعدة الإنسانية لسوريا

هناك العديد من الهيئات الدولية والإنسانية إضافة للدول من همت بتقديم المساعدات الإنسانية ولكن إقتصرنا في بحثنا هذا فقط على بعضها وهي:

---

[1]- القرار رقم 2642 لمجلس الأمن المتخذ في الجلسة 9089 المنعقدة بتاريخ 2022/6/12(2-يقرر تمديد العمل بالإجراءات التي أقرها في الفقرتين 2،3 من قراره2165لمدة 6أشهر أي حتى 2023/1/10 وذلك فقط بالنسبة إلى معبر باب الهوى الحدودي ...).

[2]- القرار رقم 2165لمجلس الأمن المتخذ في الجلسة رقم 7216 بتاريخ 2014/6/14(2-يقرر أن الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاءها المنفذين يؤذن لها بإستخدام الطرق عبر خطوط النزاع والمعابر الحدودية باب السلام وباب الهوى واليعربية والرمثاء،إضافة إلى المعابر التي تستخدمها بالفعل من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية بما في ذلك اللوازم الطبية والجراحية إلى الأشخاص المحتاجين في سائر أنحاء سوريا .....،3- يقرر أن ينشئ تحت سلطة الأمين العام للأمم المتحدة آلية رصد تقوم بموافقة البلدان المعنية المجاورة لسوريا بمراقبة تحميل جميع شحنات الإغاثة الإنسانية التي ترسلها الوكالات التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون في مرافق الأمم المتحدة ذات الصلة ....من أجل المرور إلى سورية عبر المعابر الحدودية باب السلام وباب الهوى واليعربية والرمثاء مع إخطار الأمم المتحدة للسلطات السورية من أجل تأكيد الطابع الإنساني لشحنات الإغاثة هذه).

الفرع الأول:منظمة الصحة العالمية

قالت منظمة الصحة العالمية في تغريدة على موقع تويتر إن السلطات الوطنية تركز على عمليات البحث والإنقاذ في الوقت الحالي، مشيرة إلى أنها تتوقع زيادة في الحاجة إلى الرعاية المتعلقة بالإصابات لعلاج الجرحى، ودعم النظام الصحي بأكمله في المناطق المتضررة لتقديم مجموعة من خدمات الرعاية في حالة تضرر المرافق الصحية،كما وقد أعربت المنظمة عن قلقها أيضا بشأن المناطق التي لم ترد عنها أنباء مشيرة إلى أنه يجري حاليا رسم مجموعة من الخرائط للأضرار الواقعة، كما وأن وكالة الصحة الأممية أفادت بتفعيل شبكة فرق الطوارئ الطبية التابعة للمنظمة بهدف توفير الرعاية الصحية الأساسية للمصابين والأكثر ضعفا ممن تضرروا من الزلزال[1].

الفرع الثاني:منظمة اليونيسيف

أفادت منظمة اليونيسيف بأن آلاف الأطفال والأسر عرضة للخطر في أعقاب الزلزالين المدمرين وعشرات الهزات الارتدادية في تركيا وسوري، .ففي تركيا تركز الجهود حاليا على البحث والإنقاذ، وتقوم اليونيسيف بالتنسيق مع الحكومة ورئاسة إدارة الكوارث والطوارئ بشأن الاحتياجات الناشئة المرتبطة بالاستجابة الإنسانية الأوسع بينما في سوريا تقوم اليونيسيف بتقييم آثار الزلزال والاستعداد لدعم الاستجابة الإنسانية بالتنسيق مع الشركاء.

أفادت أيضا اليونيسيف بأن وقوع الزلزال الأول كان عند الرابعة صباحا بينما كان العديد من الأطفال والأسر نائمين في منازلهم. وأدى تدمير عدد كبير من المنازل إلى تشريد العائلات وتعريضها للعوامل الجوية في ظل انخفاض درجات الحرارة والثلوج والأمطار المتجمدة، وقالت المديرة التنفيذية لليونيسيف كاثرين راسل :في تصريح لها بخصوص هذه الأزمة ما يلي:"**الصور التي نراها من سوريا وتركيا مؤلمة ضرب الزلزال الأول في وقت مبكر جدا من الصباح عندما كان العديد من الأطفال يغطون في نوم عميق، مما جعله أكثر خطورة، كما أن الهزات الارتدادية تجلب مخاطر مستمرة. قلوبنا مع الأطفال والأسر المتضررة، خاصة أولئك الذين فقدوا أحباءهم أو أصيبوا. تتمثل أولويتنا العاجلة في ضمان حصول الأطفال والأسر المتضررة على الدعم الذي يحتاجونه بشدة.**"

مضيفة كذلك بأنه من المحتمل أن تكون المدارس والمستشفيات والمرافق الطبية والتعليمية الأخرى قد تضررت أو دمرت بسبب الزلازل، مما سيؤثر بشكل أكبر على الأطفال،كما ستؤدي الأضرار المحتملة للطرق والبنية التحتية الحيوية إلى تعقيد جهود البحث والإنقاذ والاستجابة الإنسانية الأوسع وفقا لليونيسيف، وأنه لا يزال الأطفال في سوريا يواجهون واحدة من أكثر الأوضاع الإنسانية تعقيدا في العالم، فقد أدت الأزمة الاقتصادية المتفاقمة واستمرار الأعمال العدائية المحلية والنزوح الجماعي والدمار الذي لحق بالبنية التحتية إلى احتياج ثلثي السكان إلى المساعدة .

[1]- زلزال تركيا وسوريا:استجابة أممية طارئة لمساعدة المتضررين، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، نشر بتاريخ 2023/2/6، أطلع عليه بتاريخ 2023/2/12، على الساعة 2ش1:30، متواجد على الرابط https://news.un.org/ar/story/2023/02/1118007 .

وتشكل الأمراض المنقولة بالمياه تهديدا مميتا آخر للأطفال والأسر المتضررة فقد تفشى مرض الكوليرا بسرعة في جميع أنحاء سوريا وكان الأطفال عرضة للخطر بشكل خاص.[1]

الفرع الثالث:منظمة اليونروا

أعلنت وكالة إغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين (الأونروا) وفاة اثنين من تلاميذ مدارس الوكالة في سوريا بسبب الزلزال،كما وقد أفادت التقارير التي أعدتها المنظمة بأن طفلين آخرين يتواجدان في العناية المركزة بسبب الإصابات التي لحقت بهما جراء الزلزال المدمر ولا يزال الكثيرون محاصرين تحت الأنقاض وفقا لبيان صادر عن الوكالة الأممية.

ذكرت الأونروا أيضا أن مخيم اللاذقية على الساحل السوري ومخيم النيرب بالقرب من حلب أنهما الأكثر تضررا من بين 12 مخيما للاجئي فلسطين في البلاد، ولقد انهارت ثلاثة منازل يسكنها لاجئون من فلسطين في مخيم اللاذقية مما أدى إلى تضرر 25 شخصا.

كما وقد أوضحت الأونروا أنها تعمل على مواصلة تقديم المساعدات والمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة النفسية، استجابة للاحتياجات المتزايدة وبالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة في سوريا وأكدت الوكالة استعدادها لتوفير المأوى للنازحين.[2]

الفرع الرابع:برنامج الأغذية العالمي التابع لمنظمة الأمم المتحدة

وتأكيدا على النداءات الدولية المتزايدة للوصول بشكل أسرع وأسهل إلى شمال غرب سوريا عبر طرق جديدة، قال برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة إنه مستعد لنقل الإمدادات إلى هناك، على الرغم من تضرر الطرق بسبب زلزال يوم الاثنين[3].

وقالت كورينا فلايشر، المديرة الإقليمية لبرنامج الأغذية العالمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية" :**إن ذلك يبطئ عملياتنا لإيصال المساعدة نحتاج إلى أن نكون قادرين على عبور الحدود، نحتاج إلى أن يكون مسئولي الجمارك هناك بأعداد كافية نحتاج إلى أن تقوم جميع الأطراف بالشيء الصحيح الآن."**

وأكدت مسؤولة برنامج الأغذية العالمي على ضرورة استئناف عمليات إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع وتسريعها من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة إلى مناطق المعارضة موضحة أن 90 في المائة من الناس في الشمال الغربي يعتمدون على المساعدات الإنسانية.

وقالت المسؤولة في برنامج الأغذية العالمي كورينا فلايشر" :**مخزوناتنا تنفد ونحتاج إلى حق الوصول لجلب مخزونات جديدة"**، مشيرة إلى دعوات لإعادة فتح المعبر في باب السلام – إلى شمال غرب سوريا أيضا،وأفادت بأنه

[1]– زلزال تركيا وسوريا:استجابة أممية طارئة لمساعدة المتضررين، المرجع السابق.

[2]– زلزال تركيا وسوريا:استجابة أممية طارئة لمساعدة المتضررين، المرجع السابق.

[3]– إيصال الإغاثة الإنسانية، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، أطلع عليه بتاريخ 2023/2/20، على الساعة 16:22، متواجد على الرابط https://www.un.org/ar/our-work/deliver-humanitarian-aid .

في الأيام الأربعة الأولى منذ الزلزال المميت الذي ضرب المنطقة، قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية إلى 115 ألف شخص في سوريا وتركيا.

أكثر من 22 ألف شخص لقوا حتفهم، وفقا لأحدث التقارير، وعشرات الآلاف خائفون جدا من العودة إلى المباني التي يخشون أن تنهار، مما يجبرهم على النوم في السيارات والخيام وفي أي مكان آخر يمكنهم إيجاد مأوى فيه، وسط درجات حرارة الشتاء المتجمدة[1].

وقد أعلن منسق الأمم المتحدة للإغاثة الطارئة مارتن غريفيثس تخصيص 25 مليون دولار إضافية، من الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ، لدعم المساعدات الإنسانية في سوريا، وكان الصندوق قد خصص، قبل أيام، 25 مليون دولار لدعم الاستجابة الإنسانية للزلزال في كل من سوريا وتركيا. ويتواجد برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في تركيا وسوريا للاستجابة للتأثير المدمر للزلزال الذي ضرب البلدين يوم الاثنين.

وقالت المديرة الإقليمية لبرنامج الأغذية العالمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا الشرقية، كورين فلايشر: **"لقد استيقظ العالم على أنباء مروعة يوم الاثنين، فالمنطقة التي ابتليت بسنوات من الأزمات المتفاقمة، تواجه أزمة أخرى، ينتج عنها خسائر وتدمير لا يمكن تصوره، ولا يمكن تأخير الإغاثة الفورية."**
وأضافت" :**لقد مكنتنا البصمة القوية لبرنامج الأغذية العالمي في كلا البلدين من حشد موظفينا وقدراتنا اللوجستية وشركائنا على الفور للاستجابة للاحتياجات الغذائية العاجلة للناس."**

ويستمر البرنامج في تقديم المساعدات الغذائية منذ يوم الثلاثاء مع وجود خطط للوصول إلى نصف مليون شخص في كلا البلدين، وفي جنوب شرق تركيا – المنطقة الأقرب إلى مركز الزلزال – ينسق البرنامج مع السلطات لتوفير صناديق الغذاء العائلية للمقيمين في مخيمات الإقامة المؤقتة، والتي تضم بالفعل حوالي 44 ألف سوري تحت الحماية المؤقتة، وتضم الآن مواطنين أتراكا نزحوا حديثا. كما يقدم البرنامج صناديق الغذاء العائلية إلى 17 ألف شخص متضرر في المخيمات الموجودة جنوب شرق البلاد.

وفي سوريا، قدم برنامج الأغذية العالمي، وشركاؤه المحليون، المساعدات الغذائية إلى 38 ألف متضرر يعيشون في الملاجئ المؤقتة،ويحتاج البرنامج بشكل عاجل إلى 46 مليون دولار أمريكي للوصول إلى 500,000 شخص متضرر في تركيا وسوريا[2].

---

[1]- الأمم المتحدة:المساعدات التي تصل إلى ضحايا الزلزال في سوريا جيدة لكنها ليست كافية، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، منشور بتاريخ 2023/2/10، أطلع عليها بتاريخ 2023/2/22، على الساعة 22:08، متواجد على الرابط:
https://news.un.org/ar/story/2023/02/1118157 .

[2]- منذ وقوع كارثة الزلزال : أول قافلة مساعدات أممية تصل إلى شمال غرب سوريا المنكوبة، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، منشور بتاريخ 2023/2/9، أطلع عليها بتاريخ 2023/2/18، على الساعة 16:20، متواجد على الرابط:
https://news.un.org/ar/story/2023/02/1118107 .

الفرع الخامس:المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن المخزونات الجاهزة التي تم توفيرها من خلال عمليات التسليم عبر الخطوط التي تم نقلها قبل الزلازل يتم توزيعها بالفعل، مضيفة أنها تأمل في أن يسمح اتفاق مع الحكومة "بوصول سريع ومنتظم" إلى الشمال الغربي.

الفرع السادس: المنظمة الدولية للهجرة:

صرحت المنظمة بأنه وبتاريخ 2023/2/9 قد غادرت القافلة الأولى المؤلفة من ست شاحنات تحمل مساعدات إنسانية إلى شمال غرب سوريا من مستودع المنظمة الدولية للهجرة بيرش Burç في غازي عنتاب بتركيا، حسب بيان صادر عن المنظمة،وتعد هذه هي أول شحنة عبر الحدود من قبل إحدى الوكالات في منظومة الأمم المتحدة في أعقاب الزلزال.

وقال المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة "أنطونيو فيتورينو": "**هذه كارثة على المنطقة، وقلوبنا مع كل المتضررين، الذين فقدوا أحباءهم ومنازلهم ومصادر رزقهم. نعمل عن كثب مع السلطات للدعم بأي طريقة ممكنة ونأمل في أن تصل المساعدات بسرعة إلى الأشخاص الأكثر تضررا.**"

وتحمل المساعدة عبر الحدود من المنظمة الدولية للهجرة البطانيات والمراتب والخيام ومواد المأوى بالإضافة إلى مواد الإغاثة الأساسية والمصابيح الشمسية وهي مصممة لتغطية احتياجات 5000 شخص على الأقل، بدعم من شركاء المنظمة المحليين.

وفي بيانها ناشدت المنظمة الدولية للهجرة" **المجتمع الدولي التضامن مع جميع المتضررين من هذه المأساة، وتعبئة الموارد المالية، والعمل الجماعي معا للاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة لجميع المتضررين**[1]."

الفرع السابع:فرق الأمم المتحدة لتنسيق الكوارث والتقييم:

قال المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك بتاريخ الخميس 2023/2/9 إن الأمم المتحدة تساعد في حشد فرق الطوارئ وعمليات الإغاثة في تركيا،كما وأوضح دوجاريك أن أكثر من 100 فريق بحث وإنقاذ حضري يعملون الآن في المناطق المتضررة من الزلزال في البلاد.

وبناء على طلب الحكومة تم نشر فريقين من فرق تنسيق الكوارث والتقييم التابعة للأمم المتحدة (ما مجموعه 50 شخصا) في غازي عنتاب وأربعة مراكز في المنطقة المتضررة لدعم تنسيق عمليات الفريق، وتم إرسال فريق آخر لتنسيق الكوارث والتقييم إلى وزارة إدارة الكوارث والطوارئ في تركيا التي تقود الاستجابة للعمل في أنقرة عاصمة تركيا، وفريقا آخر لتنسيق الكوارث والتقييم في طريقه إلى سوريا لدعم الاستجابة هناك وسيسافر من لبنان، حسبما أفاد المتحدث باسم الأمم المتحدة اليوم، وتؤكد فرق الأمم المتحدة الإنسانية أنه في سوريا، بما في ذلك الشمال الغربي، هناك حاجة

[1]– منذ وقوع كارثة الزلزال : أول قافلة مساعدات أممية تصل إلى شمال غرب سوريا المنكوبة ،المرجع السابق.

إلى تمويل عاجل لتوفير المأوى وخدمات الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة والتعليم والحماية وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي والعديد من الأشياء الأخرى التي تعتبر حاسمة في هذه المرحلة من الاستجابة الإنسانية[1].

الخاتمة:

تعد الزلازل أحد أنواع الكوارث الطبيعية التي تحتاج من الدولة المتعرضة لها والمجتمع الدولي ككل عمليات مساعدة خاصة وإنعاش سريع، رغم أننا نعيش في القرن 21ويفرض أنه عصر السرعة إلا أن أبسط عمليات الإغاثة والمساعدة لم يتم توفيرها كما كان مرجوا في دولة سوريا إثر تعرضها لهذه الأزمة، فقد عانت العديد من الجهات الدولية تقاعس في توفير جهودها للمساعدة متحججة في ذلك بالعديد من الأعذار لتنصل من واجبها الدولي ألا وهو عملية حفظ السلم والأمن الدوليين إضافة لحماية حقوق الإنسان وفقا لميثاق الأمم المتحدة، فلقد عاملت هذا الوضع بأبعاد سياسية طغت عن الجانب الإنساني ويتجلى ذلك من خلال المقارنة بين آلية الإستجابة لنفس الظاهرة ألا وهي الزلزال الذي حدث في كل من سوريا وتركيا في نفس الإطار الزماني والمكاني إلا أن عمليات الإستجابة بين الدولتين مختلف، فقد حظيت سوريا بالإهتمام قليل بشكل عام ومنطقة الشمال الغربي بوجه خاص .

كما وأنه من وجهت نظرنا ما يعاب على القرار الذي أصدره مجلس الأمن أن الوضع الذي تمر به سوريا كان إضافة لتمديد مدة فتح المعبر لستة أشهر أخرى حسب ما ورد فيه وإستنادا للقرار2165، إلا أن هذا القرار نص على 3 معابر أخرى التي أوقف العمل بها ثم جاء في الفقرة التي تلت الإستناد على هذا القرار وقال يبقي التطبيق على معبر باب الهوى فقط وهنا أفرغ عملية الإستناد من محتواها، فقد كان قادرا على الإستناد القرار رقم 2642 فقط، خاصة وأن هذا المعبر يقع بين حدود دولتين كلاهما تعرضا لنفس الكارثة الطبيعية وبذلك فإن إمكانية إستمرارية صلاحيته لنقل المساعدات مشكوك فيها، أليس من المفروض فتح معابر أخرى مع حدود الدول الغير معرضة لهذه الكارثة لضمان عملية وصول المساعدات بشكل سليم وآمن .

مما تم التطرق له نقترح لزيادة فعالية هذه الإستجابة مجموعة من النقاط هي:

1_ وجوب إصدار مجلس الأمن لقرار جديد يحتوي على الأقل على معبرين آخرين لتقديم المساعدات الإنسانية، أو إعادة فتح المعابر السابق العمل بها في القرارات السابقة.

2_ وجوب تدخل مجلس الأمن من أجل عملية توصيل المساعدات الإنسانية حتى لو إضطر لإستخدام القوة على اعتبار أن الهدف الأساسي لهذه التكوينات الدولية وممارسة أنشطتها الدولية هي توفير الحماية الدولية للإنسان وحفظ حياته وكرامته في أي ظرف كان.

3_ وجوب مساهمة جامعة الدول العربية في تقديم المساعدات الإنسانية على اعتبار أن سوريا دولة عضو.

[1]- منذ وقوع كارثة الزلزال: أول قافلة مساعدات أممية تصل إلى شمال غرب سوريا المنكوبة ،المرجع السابق.

قائمة المصادر والمراجع:

1/ المصادر:

_ قرارا مجلس الأمن:

- القرار رقم 2672 لمجلس الأمن في الجلسة رقم 9237 المنعقدة بتاريخ 2023/2/9.
- القرار رقم 2642 لمجلس الأمن المتخذ في الجلسة 9089 المنعقدة بتاريخ 2022/6/12.
- القرار رقم 2165لمجلس الأمن المتخذ في الجلسة رقم 7216 بتاريخ 2014/6/14.

2/ المراجع:

_ الرسائل الجامعية:

- شيباني عبد الله، الحدود الفاصلة بين المساعدة الإنسانية والتدخل الدولي الإنساني من خلال قواعد النظام الدولي الجديد، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون دبلوماسي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2017.
- عبد الله بن جداه، المساعدة الإنسانية في ظل قواعد القانون الدولي المعاصر، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر –باتنة-، الجزائر ،2017.

_ المقالات العلمية:

- إبراهيم الطاهر الفرجاني ،المبادئ الحاكمة لتقديم المساعدات الإنسانية الدولية في الممارسة الدولية المعاصرة،العدد4، مجلة جامعة صبراته العلمية، مجلة علمية نصف سنوية متخصصة في العلوم الإنسانية تصدر عن جامعة صبراته،ليبيا ،2018.
- روث أبريل ستوفلز، التنظيم القانوني للمساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة : الإنجازات والفجوات، المجلة الدولية للصليب الأحمر، عدد 855، 2004/12/31.

_ المواقع الإلكترونية:

- كيف تساعد الممرات الإنسانية الناس في مناطق النزاع ،اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مقال منشور على موقع اللجنة الرسمي برابط https://www.icrc.org/ar/document، منشور بتاريخ 2022/2/3، أطلع عليه بتاريخ 2023/1/5، على التوقيت 14:30.
- زلزال تركيا وسوريا:استجابة أممية طارئة لمساعدة المتضررين، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، نشر بتاريخ 2023/2/6، أطلع عليه بتاريخ 2023/2/12، على الساعة 21:30، متواجد على الرابط https://news.un.org/ar/story/2023/02/1118007 .
_ إيصال الإغاثة الإنسانية، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، أطلع عليه بتاريخ 2023/2/20، على الساعة 16:22، متواجد على الرابطhttps://www.un.org/ar/our-work/deliver-humanitarian-aid .
_ الأمم المتحدة:المساعدات التي تصل إلى ضحايا الزلزال في سوريا جيدة لكنها ليست كافية، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، منشور بتاريخ 2023/2/10، أطلع عليها بتاريخ 2023/2/22، على الساعة 22:08، متواجد على الرابط https://news.un.org/ar/story/2023/02/1118157 .
_ منذ وقوع كارثة الزلزال : أول قافلة مساعدات أممية تصل إلى شمال غرب سوريا المنكوبة، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، منشور بتاريخ 2023/2/9، أطلع عليها بتاريخ 2023/2/18، على الساعة 16:20، متواجد على الرابط https://news.un.org/ar/story/2023/02/1118107 .